الأمم المتحدة

A/HRC/21/60

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ٩ من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورته الحادية عشرة

(جنيف، ٣٠ نيسان/أبريل – ٤ أيار/مايو ٢٠١٢)

الرئيسة – المقررة: فيرين **شبارد**

موجز

ركزت مناقشات فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي أثناء دورته الحادية عشرة أساساً على مشروع برنامج العمل الخاص بعقد المنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٣-٢٠٢٢)، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/١٤٤.

وقد اختار معظم المشاركين الاعتراف والعدل والتنمية لتكون مواضيع العقد. وحدد المشاركون القضايا التالية بوصفها مجالات ذات أولوية لتُدرج في برنامج العمل الخاص بالعقد: الحق في المساواة وعدم التمييز للمنحدرين من أصل أفريقي؛ والتعليم والوعي الذي يعترف بتاريخ المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم وإسهاماتهم؛ والحاجة إلى تفصيل البيانات؛ والمشاركة والإدماج في جميع قطاعات المجتمع، بما فيها عمليات صنع القرار؛ والمساواة في التمتع بحماية القانون ومكافحة التمييز في نظام إقامة العدل؛ والحق في التنمية؛ والحصول على خدمات جيدة في التعليم والعمل والصحة والسكن؛ والتدابير الخاصة لإعمال حقوق المنحدرين من أصل أفريقي؛ وأشكال التمييز المتعددة التي يواجهها بصفة خاصة النساء والأطفال المنحدرون من أصل أفريقي، بين أشخاص آخرين.

الرجاء إعادة الاستعمال

وناقش أعضاء الفريق العامل والمشاركون أيضاً الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل خلال السنة الماضية؛ ونظروا بأثر رجعي في السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي والذكرى السنوية العاشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٤
ثانياً –	تنظيم الدورة	٣-٨	٤
	ألف- افتتاح الدورة	٣-٥	٤
	باء – انتخاب الرئيسة – المقررة	٦-٧	٥
	جيم- تنظيم الأعمال	٨	٥
ثالثاً –	موجز المداولات	٩-٩٨	٦
	ألف- الإنجازات المحققة والتحديات المواجهة في تعزيز حقوق المنحـــدرين من أصل أفريقي وحمايتها	٩-١٢	٦
	باء – إحاطة من أعضاء الفريق العامل	١٣-٢٦	٧
	جيم- عرض ومناقشة مشروع برنامج العمل الخاص بعقد المنحدرين من أصل أفريقي القائم على الإسهامات، بما فيها الردود على الاستبيان	٢٧-٩٨	١٠
رابعاً –	ملاحظات ختامية أدلت بها الرئيسة – المقررة	٩٩-١٠٠	٢٥
المرفقات			
الأول –	جدول الأعمال		٢٦
الثاني –	قائمة الحضور		٢٧

أولاً- مقدمة

١- عقد فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دورته الحادية عشرة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٢ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وحضر الدورة الأعضاء مونوراما بيسواس وميري فانون ماندیس - فرانس وميريانا نايسيفسكا ومايا السهلي وفيرين شبارد.

٢- وضم المشاركون في دورة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي ممثلين للدول الأعضاء، والكرسي الرسولي، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومحاورين مدعوين (انظر المرفق الثاني).

ثانياً- تنظيم الدورة

ألف- افتتاح الدورة

٣- افتتحت الرئيسة - المقررة المنتهية ولايتها، ميريانا نايسيفسكا، الدورة الحادية عشرة وقدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتلقي كلمة افتتاحية.

٤- ورحبت المفوضة السامية في بيانها بتركيز الدورة الحادية عشرة على مشروع برنامج العمل الخاص بعقد المنحدرين من أصل أفريقي وشددت على أن الدورة هي أفضل مناسبة للنظر في الإنجازات المحققة خلال السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي بغية تحديد الأولويات للعمل في المستقبل. ولاحظت أيضاً أن عدة دول اعترفت بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي في دساتيرها الوطنية وتشريعاتها المحلية وسلطت الضوء على الدور القيم الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في العملية. وأضافت أن من المؤسف، رغم هذا التقدم على جميع المستويات، أن الطريق ما زال طويلاً قبل تحقيق إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمنحدرين من أصل أفريقي تحقيقاً كاملاً. ولاحظت أن العنصرية والتمييز العنصري، سواء كانا مباشرين أو غير مباشرين، وبحكم الواقع أو بحكم القانون، ما زالا يظهران في عدم المساواة والحرمان وأن المنحدرين من أصل أفريقي، سواء المنحدرون من الأفارقة الذين شُرّدوا إلى الأمريكيتين خلال تجارة الرقيق الشائنة عبر المحيط الأطلسي أو المهاجرون الأحدث عهداً الذين سافروا إلى الأمريكيتين وأوروبا وآسيا وداخل أفريقيا نفسها، يشكلون بعض أفقر الفئات وأكثرها تهميشاً. وأشارت إلى أن الدراسات التي أجرتها الهيئات الدولية والوطنية والنتائج التي حصلت عليها تبرهن على أن المنحدرين من أصل أفريقي ما زالوا لا يصلون إلا بقدر محدود إلى الخدمات الجيدة في التعليم والصحة والسكن والضمان الاجتماعي؛ كما أنهم يعانون التمييز في الوصول إلى العدالة، ويشاركون بمستوى

منخفض في الحياة السياسية، سواء من حيث التصويت أو شغل المناصب السياسية، ويواجهون تحديات جديدة وناشئة، مثل التشريد، بسبب تهديدات التراعات المسلحة أو مشاريع التنمية الصناعية الواسعة النطاق.

٥- ولاحظت المفوضة السامية أن التقاطع بين العرق والوضع الاجتماعي - الاقتصادي ونوع الجنس والسن والجنسية يعني أن النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين المنحدرين من أصول أفريقية يعانون أشكالاً متعددة من التمييز ويواجهون تحديات خاصة لإعمال حقوقهم. ووجهت الانتباه على الخصوص إلى محنة الشباب المنحدرين من أصول أفريقية، ملاحظة أن التنميط العنصري، إذ يرتبط بمعدلات عالية من حالات العنف وإلقاء القبض والسجن التي تمارسها الشرطة، إلى جانب عدم الوصول إلى العدالة، من شأنه أن يفضي إلى عواقب مميتة. وأضافت أن المنحدرين من أصل أفريقي ما زالوا محتجبين ومبخوسي القيمة رغم إسهاماتهم الإيجابية، وأشارت إلى عدم وجود بيانات مفصلة عن المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت المفوضة السامية إلى أن اقتراح إجراء عقد دولي كان، لذلك، اقتراحاً مناسباً من حيث التوقيت ومهماً وسيكون فرصة لضمان التنفيذ الفعال للأحكام الأساسية الواردة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان. ورأت أن من شأن موضوع "الاعتراف والعدالة والتنمية" المقترح أن يوجه أهداف العقد وأنشطته. واختتمت ملاحظاتها بتأكيد أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تبقى ملتزمة بإعمال حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

باء- انتخاب الرئيسة - المقررة

٦- دعت الرئيسة - المقررة المنتهية ولايتها الخبراء إلى تعيين رئيس - مقرر لدورتهم الحادية عشرة؛ وعُيِّنت فيرين شبارد بالتزكية.

٧- وبقبول دورها كرئيسة، شكرت السيدة شبارد الخبراء الآخرين لانتخابهم إياها وهنأت سلفها. ورحبت أيضاً بأحدث عضو في الفريق العامل، السيدة فانون مانديس - فرانس. وشكرت الرئيسة المشاركين على دعمهم، مشددة على أهمية العمل معاً. وأشارت إلى التزامها بالعمل الدؤوب لتوجيه الانتباه إلى العنصرية ضد السود، مشيرة إلى أن الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام هي المصالحة. ولاحظت أيضاً أهمية النظر إلى الخبرات والدروس المستفادة في الماضي لتخطيط إجراءات المستقبل.

جيم- تنظيم الأعمال

٨- اعتمد الفريق العامل جدول الأعمال وبرنامج العمل المنقحين. (انظر المرفق الأول).

ثالثاً- موجز المداولات

ألف- الإنجازات المحققة والتحديات المواجهة في تعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها

٩- قدمت الممثلة الدائمة للبرازيل بياناً باسم الوزير البرازيلي الذي يرأس أمانة السياسات المتعلقة بتعزيز المساواة العرقية. وأبلغت عن التقدم الذي أحرزته البرازيل في التصدي لآثار العنصرية على حياة المنحدرين من أصل أفريقي. ولاحظت أن أوجه عدم المساواة العرقية ما زالت مستمرة رغم جوانب التقدم، مما يتطلب جهوداً جديدة لمكافحة آثارها الضارة على فرص الإدماج الاجتماعي. وأعربت عن اتفاقها على أن موضوع "الاعتراف والعدالة والتنمية" ينبغي أن يكون موضوع عقد المنحدرين من أصل أفريقي، ولاحظت أهمية إعادة تأكيد المبادئ المكرسة في إعلان وبرنامج عمل ديربان والاعتراف بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بوصفها ظاهرة عالمية.

١٠- وأشارت الممثلة الدائمة إلى أنه، لكي يواجه المنحدرون من أصل أفريقي الظروف التي تغذي العنصرية والتمييز العنصري، يجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى هياكل السلطة وهيئات التمثيل الشعبي. واقترحت علاوة على ذلك أن يُدرج الفريق العامل الاقتراحات التي وافق عليها مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي الرفيع المستوى أفرو ٢١، الذي عُقد في البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بوصفها مجالات ذات أولوية للعقد. وتشمل الاقتراحات إنشاء مرصد للبيانات الإحصائية للمنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإقامة "صندوق [إيبيري - أمريكي] باسم المنحدرين من أصل أفريقي"، قائم على التبرعات، لتمويل المشاريع والبرامج المخصصة للحفاظ على الثقافة والذاكرة والتقاليد الأفريقية.

١١- وتحدثت ممثلة السنغال باسم المجموعة الأفريقية وأشارت إلى الحاجة الملحة إلى تحسين ظروف معيشة المنحدرين من أصل أفريقي ولاحظت أن نتائج محدودة حُققت حتى الآن رغم إدراج قضية المنحدرين من أصل أفريقي في جدول الأعمال الدولي.

١٢- وقدمت السيدة فانون مانديس - فرانس عرضاً ناقشت فيه بعض التحديات التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي. وركزت على قضية إقامة العدل والتمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي من حيث الوصول إلى العدالة. وسلطت الضوء على قضية ترايفون مارتن في الولايات المتحدة الأمريكية وشددت على أن عملية العدالة غالباً ما تختلف من المنحدرين من أصل أفريقي إلى غيرهم من السكان. وأشارت إلى المعدلات العالية من المنحدرين من أصل أفريقي في السجون وبين ضحايا الاغتيالات التي ربطتها بوصم المنحدرين من أصل أفريقي على أنهم مجرمون أو خطرون. وأشارت السيدة فانون مانديس - فرانس

أيضاً إلى أن هذا التمييز يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لإعلانات ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى. وشددت على أن مكافحة التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي أصبحت حالياً أكثر من أي وقت مضى أولوية من الأولويات وأن التعبئة القوية ينبغي أن تكون أولوية لكل من يناضلون من أجل المساواة.

باء- إحاطة من أعضاء الفريق العامل

١٣- لاحظت الرئيسية في نظرتها الرجعية إلى السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي أن من المحتمل أن سنة ٢٠١١ كانت سنة مهمة للمنحدرين من أصل أفريقي، مع اقتران السنة الدولية والذكرى السنوية العاشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان. ولاحظت أن معظم الأنشطة الخاصة بالسنة الدولية جرت في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولاحظت المستوى المنخفض نسبياً من الأنشطة التي نظمتها الدول الأطراف الأخرى وتغطية وسائط الإعلام المنخفضة للسنة الدولية. وأكدت الرئيسة أهمية توفير ما يكفي من الأموال لتحقيق أهداف العقد وتمكين الدول من الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في ديربان.

١٤- وأشارت الرئيسة بالتحديد إلى الحق في التنمية على أنه ذو أهمية حاسمة للعقد. ولاحظت العلاقة بين تركة الاستعمار وأوجه عدم المساواة المعاصرة، مشيرة إلى أن المنحدرين من أصل أفريقي عانوا من العنصرية والتمييز الهيكلي والرق لمدة قرون، مما عرقل نموهم. ومن ثم شددت على أهمية المطالبة بالتنفيذ الكامل للحق في التنمية.

١٥- ولاحظت الرئيسة أيضاً أهمية تركيز متجدد على الحفاظ على الذاكرة. وذكرت النقاش الذي يدور حالياً في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مدى تأثر الأجيال من احتجاب ونكران تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم في تنمية أممهم، خاصة في مناهج التعليم. وسلطت الضوء على الدور الحاسم لإعلان وبرنامج عمل ديربان كخارطة طريق لتوجيه عملية وضع عقد للمنحدرين من أصل أفريقي. وذكرت السياق السياسي المتزايد الصعوبة، والتعصب، والعنصرية ضد السود، والاعتداد بالإثنية، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وشددت على الحاجة إلى إيجاد طريقة لحل النزاعات من أجل المضي قدماً.

١٦- وخلال الحوار التفاعلي، تم تقاسم عدة ممارسات جيدة مع الفريق العامل. وسلط ممثل كولومبيا الضوء على البرامج المنفذة في بلده لحماية حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك إعادة الأراضي. وأُشير أيضاً إلى أهمية الاحتفاظ بالذاكرة المؤسسية فيما يتعلق بجهود مكافحة العنصرية وآثارها على المنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا الصدد، اقتُرح أن أنشطة السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي كانت مثرية وأنها بمثابة تذكير للمجتمع الدولي. وكرر المتكلمون التأكيد على أهمية أن يشمل الحق في التنمية الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنحدرين من أصل أفريقي.

واقتُرح أن يعتمد الفريق العامل على إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية عند النظر في بعض الحقوق التي يجب إعمالها للمنحدرين من أصل أفريقي.

١٧- وأُشير أيضاً إلى أنه، رغم أن معظم الأنشطة والدعم للسنة كانت في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن العديد من الدول في مناطق أخرى، بما فيها أوروبا، أدت أدواراً رئيسية في العملية منذ مؤتمر ديربان في عام ٢٠٠١. وكانت ممثلة في الاجتماع الإيبيري - الأمريكي الرفيع المستوى أفرو ٢١، الذي عُقد في البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كما دعمت قضايا أخرى ذات صلة، مثل حقوق الأقليات، على الصعيد العالمي.

١٨- وذُكر مؤتمر القمة العالمي للشتات الأفريقي، الذي احتضنته جنوب أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٢، وكان من المتوقع أن يعزز ذلك جهود الفريق العامل. وسُلط الضوء على أهمية وضع أهداف واضحة للعقد من أجل ضمان معنى وأثر حقيقيين في الميدان.

١٩- وتناولت المناقشة أيضاً قضية أشكال التمييز والاستغلال المتعددة التي يواجهها النساء والمهاجرون المنحدرون من أصل أفريقي في مكان العمل، لا سيما أولئك الذين يوجدون في حالات العمل غير الرسمي في قطاعات من قبيل الخدمة المترلية، والزراعة والبناء، والحاجة إلى اعتماد وتنفيذ تشريعات تحمي حقوقهم.

٢٠- وخلال الحوار التفاعلي، أدلى المشاركون بعدة تعليقات عن أهمية إنجازات مؤتمر ديربان الذي اعترف المجتمع الدولي خلاله بالصراع الهام الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي وتعهد بتصحيح هذا الوضع. وذُكرت أيضاً السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي عدة مرات بوصفها مبادرة تسمح لأصحاب المصلحة بتعزيز تعهداتهم بمكافحة التمييز. وفيما يتعلق بالعقد المقترح للمنحدرين من أصل أفريقي، اقتُرح أن على صانعي القرار أن يتخذوا قرارات محددة على جميع المستويات لتحديد أهداف واضحة للعقد. وشُدد على أن ذلك لا يمكن أن يُنجز دون اتباع نهج قائم على احتياجات الضحايا. فينبغي للدول أن تركز على الضحايا الذين هم بحاجة إلى المساعدة باستخدام الآليات الدولية القائمة ومنها الإجراءات الخاصة وزياراتها القطرية. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أهمية التقارير التي تقدمها الدول إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري وأهمية تنفيذ توصيات اللجنة، فضلاً عن أهمية التعاون داخل الآليات الإقليمية من قبيل مجلس أوروبا، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وينبغي إشراك هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، وسيكون إنشاء شبكة لمكافحة التمييز تركز على حالة حقوق المنحدرين من أصل أفريقي محل ترحيب.

٢١- وتحولت الدورة إلى مسألة كيف يُضمن أن العقد سيكون أكثر نجاحاً. وأشارت السيدة نايسيفسكا إلى أن السنة الدولية توفر الأسس اللازمة للعقد وسلطت الضوء على الحاجة إلى مزيد من الإجراءات. وأضافت السيدة فانون مانديس - فرانس أن السنة الدولية

جعلت القضايا المؤثرة في المنحدرين من أصل أفريقي أكثر بروزاً رغم الاهتمام المحدود الذي حظيت به، وبما أن مدة العقد ستكون فترة زمنية أطول بكثير فإن ثمة إمكانية لتحقيق الأهداف. واعتبرت السنة مقدمة لهذه العملية.

٢٢- وأُثيرت أهمية تحديد ما يمكن القيام به للضحايا وأدى ذلك إلى مزيد من المناقشة بشأن مفهوم دور الضحية، التي شدد خلالها عدة مراقبين على أهمية عدم إضفاء دور الضحية على المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت السيدة فانون مانديس - فرانس إلى أنه، في حين أن من المهم عدم إضفاء دور الضحية على المنحدرين من أصل أفريقي، فإن من المهم أيضاً الاعتراف بهم من حيث أنهم ضحايا انتهاكات للحقوق حتى يتسنى التصدي لتلك الانتهاكات.

٢٣- ولاحظت السيدة نايسيفسكا أن من الشواغل والحوافز الرئيسية الأصلية للسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي إبراز مكانة المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت السيدة السهلي إلى ضرورة النظر في الجوانب الإيجابية والسلبية على السواء، وفي الدروس المستفادة خلال السنة الدولية ولاحظت أن حدث السنة والأنشطة المضطلع بها في حد ذاتها زادت من بروز محنة المنحدرين من أصل أفريقي. ولاحظت أن العقد، على خلاف السنة، سيوفر قدراً هاماً من الوقت لتحقيق الأهداف. وسيكون الالتزام المالي للدول الأعضاء وإصرارها وكذلك الدفع الذي تمارسه لإنجاح العقد عوامل هامة. وقالت إن من المهم أيضاً أن تقطع الدول على نفسها التزامات حقيقية تتجاوز البيانات المتعلقة باتخاذ تدابير خاصة مثل الإجراءات الإيجابية لتحقيق المساواة التامة والفعلية. وفيما يتعلق بإطلاق العقد، أشارت الرئيسة إلى التحديات المالية التي يواجهها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في غالب الأحيان عند تنظيم هذه الأنشطة واقترحت أن تطلق الدول الأنشطة ثم تسلمها إلى المنظمات غير الحكومية لتواصلها.

٢٤- وقدم عدد من المشاركين توصيات للتركيز على التنفيذ، والتعلم من التجارب الإيجابية للاسترشاد بها في أعمال المستقبل، والقيام بتحديد واضح للتحديات التي يجب التغلب عليها، والدعوة إلى الإرادة السياسية لضمان التمويل. وشددوا على الحاجة إلى أهداف واضحة بغية الحصول على نتائج واضحة. وذكروا أيضاً الحاجة إلى النظر في الممارسات الجيدة حتى تتعلم البلدان مما تضطلع به البلدان الأخرى من أنشطة ناجحة والتركيز على التجارب الإيجابية والاعتماد على الدروس المستفادة. وتكرر التأكيد على أنه، من دون الموارد المالية، سيتعذر ضمان التقدم نحو تمتع المنحدرين من أصل أفريقي تمتعاً كاملاً وفعلياً بجميع حقوق الإنسان.

٢٥- وأعرب مشاركون آخرون عن أملهم في أن يشجع العقد تلك الدول التي اعتمدت إعلان وبرنامج عمل ديربان على الانخراط تماماً في العملية. وذُكر أن النهج العملي للفريق العامل ينبغي أن يتمثل في إيجاد الطريقة الكفيلة بإنجاح العقد بدلاً من محاولة ترشيده. وينبغي له أن يحلل التحديات المواجهة خلال السنة الدولية وينظم خطة أنشطة للعقد ويوسعها إلى

لجنة القضاء على التمييز العنصري، والمقرر الخاص المعني بالعنصرية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ككل ويقدمها إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للموافقة.

٢٦- ولاحظت الرئيسة أهمية حقوق الأقليات للمنحدرين من أصل أفريقي وأشارت إلى ضرورة وجود أوجه تآزر مع هذا المجال من الحقوق. ولوحظ أن ثمة أطراً مفاهيمية مختلفة توضع للمنحدرين من أصل أفريقي في مختلف السياقات. ففي حين أن المنحدرين من أصل أفريقي في بعض السياقات، ولا سيما سياقات المهاجرين الجدد، ارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بخطاب حقوق الأقليات، فإن سياقات أخرى شهدت مناقشات تتعلق بالحقوق الجماعية المتعلقة بقضايا من قبيل الأراضي وسندات الملكية.

جيم- عرض ومناقشة مشروع برنامج العمل الخاص بعقد المنحدرين من أصل أفريقي القائم على الإسهامات، بما فيها الردود على الاستبيان

٢٧- رحبت الرئيسة، في الاجتماع الثاني، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٢، بباستور موريو مارتينيز، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري. وقبل إعطائه الكلمة، شكرته على مساهمة اللجنة واعتمادها في السنة الماضية لتوصيتها العامة رقم ٣٤ بشأن التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي. ورحبت بالتفاعل والتعاون الفعالين بين لجنة القضاء على التمييز العنصري والفريق العامل.

٢٨- وذكر السيد موريو أوجه التقدم القيم المحرز من حيث زيادة التعريف بالمنحدرين من أصل أفريقي والاعتراف بهم منذ مؤتمر عام ٢٠٠١ العالمي لمكافحة العنصرية. وشدد أيضاً على أن إعلان السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي يمثل قيمة مضافة في جهود الدول والمجتمع الدولي لتعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

٢٩- وبعد ذلك تحدث السيد موريو باسم لجنة القضاء على التمييز العنصري فأشار إلى السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي وأبرز أهمية اللجنة ودورها في الترويج للإسهامات التي قدمها المنحدرون من أصل أفريقي للبشرية. ونوه بعمل جنوب أفريقيا وكولومبيا طوال السنة الدولية. وعرض الإسهام الذي قدمته لجنة القضاء على التمييز العنصري لبرنامج عمل عقد المنحدرين من أصل أفريقي واعتمدته خلال دورتها الثمانين. واعتبرت اللجنة مصطلحات "الاعتراف والعدالة والتنمية" عامة بما يكفي لوصف مواضيع عقد المنحدرين من أصل أفريقي وأوصت الفريق العامل بأن يعرض، عند وضع برنامج العمل الخاص بعقد المنحدرين من أصل أفريقي، الإجراءات المحددة في الفقرات التالية للنظر فيها من أجل وضع برنامج العمل الخاص بالعقد.

٣٠- أولاً، دعت الفريق العامل إلى الإحاطة علماً، عند وضع برنامج العمل الخاص بالعقد، بالحاجة إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

تنفيذاً فعالاً ومراعاة التوصيات العامة التالية للجنة: التوصية رقم ٣٤ الصادرة في عام ٢٠١١ بشأن التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي؛ والتوصية رقم ٣٢ الصادرة في عام ٢٠٠٩ بشأن معنى ونطاق التدابير الخاصة في الاتفاقية الدولية؛ والتوصية رقم ٣١ الصادرة في عام ٢٠٠٥ بشأن منع التمييز العنصري في الإدارة وسير عمل نظام العدالة الجنائية. واقترحت اللجنة الإهابة بالدول الأطراف أن تضع ما سبق موضع التنفيذ، مولية أهمية خاصة للقضايا المتعلقة بالنساء والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، والقضاء على الفقر، والتمتع الكامل والفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمشاركة السياسية، والتدابير الخاصة، والوصول الفعلي إلى العدالة، ومنع التمييز العنصري في نظام إقامة العدل، وتشجيع مزيد من المعرفة والاحترام لثقافتهم وتراثهم.

٣١- ثانياً، اقترحت اللجنة النظر في اقتراح إعداد مشروع إعلان يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها احتراماً تاماً. وأضاف باستور موريو أن هذه المبادرة ستسمح بإجراء تحليل معمق للقضايا والجهود التي بذلها جميع أصحاب المصلحة.

٣٢- ثالثاً، شددت اللجنة على أن برنامج العمل ينبغي أن يدعو كل أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة إلى إجراء دراسات وإعداد تقارير موثقة توثيقاً جيداً وتركز على المنحدرين من أصل أفريقي في سياق عملهم. وسيكون لمشاركة وأثر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مثلاً، أهمية حاسمة للعقد ليكون له مزيد من الأثر الفعال والعالمي.

٣٣- وفي الختام، اقترحت لجنة القضاء على التمييز العنصري دعوة الجمعية العامة إلى النظر في عقد مؤتمر قمة عالمي بشأن المنحدرين من أصل أفريقي يضم الدول الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها، وكذلك ممثلين للمجتمع المدني ويركز على حقوق المنحدرين من أصل أفريقي من أجل تقييم التقدم المحرز خلال عقد المنحدرين من أصل أفريقي.

٣٤- وقدمت الرئيسة عرضاً ثانياً بعنوان: "الوضع العالمي للمنحدرين من أصل أفريقي"، يظهر أرقاماً وبيانات عن إنجازات المنحدرين من أصل أفريقي سواء في أوروبا أو في جميع أنحاء الأمريكيتين. وذكرت أن المنحدرين من أصل أفريقي بدؤوا يرفعون أصواتهم على مستويات مختلفة رغم أنه ما زال هناك عمل كبير يجب إنجازه. غير أنها أبرزت أن التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي ما زال قائماً في عدة بلدان. وأضافت أن الأقليات الدينية المنحدرة من أصل أفريقي، مثل الراستافاراي، تعاني أيضاً تمييزاً متعدداً وأن العنصرية ما زالت تؤثر فيها وفي ضحايا آخرين مثلها.

٣٥- واقترحت أن يشمل جدول أعمال العقد التمويل لتنمية مشاريع المنحدرين من أصل أفريقي. وشددت على أن هناك حاجة أيضاً إلى مواجهة الفقر الفكري، إذ إن العلاقة بين التربية والتنمية واضحة وإن التعليم في معظم المناطق ما زالت تحركه قوى السوق ولا يأخذ في الحسبان سياق المنحدرين من أصل أفريقي في مختلف البلدان. ولاحظت أن الطلاب والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي غالباً ما تكون لديهم خيارات محدودة للنجاح في التعليم وبالنسبة للمنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في مناطق ذات معدلات عالية من السياحة، تتمثل الفرص الرئيسية الموفرة لهم في الوظائف المنخفضة الأجر. وأشارت الرئيسة إلى أن على المجتمعات أن تعترف بجميع هذه المشاكل المتصلة بالوضع الاجتماعي غير المؤاتي الذي يعيش فيه المنحدرون من أصل أفريقي وتعتمد تدابير لمعالجتها، بما فيها التدابير الإيجابية.

٣٦- وقدمت السيدة فانون مانديس - فرانس عرضاً أبرزت فيه حاجة الفريق العامل إلى مواصلة تعزيز الكرامة، مستخدماً في ذلك محافل ومنابر على الصعيدين الوطني والدولي. وشددت على أهمية مبدأ عدم التمييز بوصفه حقاً غير قابل للتقييد مكرساً في القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأكدت أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ينبغي أن تُستخدم في عملية العقد. وقدمت عدة أمثلة لاستمرار وجود التمييز العنصري، لا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية النطاق، والهجرة، وصعود الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة، والحرب على الإرهاب. وسلطت الضوء على قضية الوصول إلى العدالة والتمييز الذي ما زال المنحدرون من أصل أفريقي يواجهونه داخل نظم العدالة، مكررة التأكيد بوجه خاص على الطريقة التي يُحرم بها العديد من السجناء المنحدرين من أصل أفريقي من حقوقهم بسبب التمييز.

٣٧- وأكدت السيدة فانون مانديس - فرانس من جديد أهمية المواضيع المقترحة للعقد وناقشت معنى المصطلحات الثلاثة. ولاحظت أن الاعتراف يتعلق بالاعتراف بالتاريخ وبجرائم الماضي، وأوجه عدم المساواة الحالية، ودور الشتات في التنمية العالمية؛ وأن العدالة تتعلق بكل من سبل الانتصاف من الظلم الذي لحق فيما مضى أفراداً وأمماً كانوا ضحايا الرق والاستعمار وقضية التمييز المعاصر في الوصول إلى العدالة؛ ونوقشت التنمية في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية (١٩٨٦) الذي يضع الإنسان في صميم التنمية بوصفه مشاركاً نشيطاً ومستفيداً وشددت على أن لجميع الناس الحق في التنمية، وأن للدول حق وواجب وضع سياسات إنمائية وطنية مناسبة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاه جميع السكان. وشددت على أن العدالة، بما فيها التعويضات، يجب أن تراعي مسؤوليات وتجارب مختلف الدول وأن العدالة لا يمكن ولا ينبغي أن تتأثر بالممارسات التمييزية. ويجب على الدول أن تعزز تدابير مكافحة العنصرية وتشجع التنمية للمنحدرين من أصل أفريقي. واختتمت بأن العقد ينبغي أيضاً أن يكون فرصة لفهم القيمة العالمية لنشأة ظاهرة الكريول أو لقاء الثقافات.

٣٨- وأشارت السيدة نايسيفسكا إلى السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي وذكرت أن العقد سيسهم في إنجاز العمل الذي لم يُنجز بعد. وسُلط الضوء على العدالة والتنمية بوصفهما جانبين حاسمين من هذا الصراع مثلما كانت ضرورة اتباع عملية ديربان لدعم العقد.

٣٩- وخلال الحوار التفاعلي، أُشير إلى ضرورة النظر في عواقب الرق والقضايا المتصلة بتجارة الرقيق من أجل القضاء على جميع أشكال العنصرية. وشُدد على أن إدراج التعويضات ينبغي أن يكون متمشياً مع إعلان وبرنامج عمل ديربان، اللذين تعترف الفقرة ١٥٨ منهما بإسهام الظلم التاريخي في المظاهر المعاصرة للفقر، والتخلف، والتهميش، والإقصاء الاجتماعي، والفوارق الاقتصادية، وعدم الاستقرار، وانعدام الأمن، لا سيما في البلدان النامية، وتشدد على الحاجة إلى وضع برامج لتنمية هذه المجتمعات والشتات من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وتهيب الفقرة ١٧٥ بالدول النامية، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية، أن تقدم موارد مالية جديدة وإضافية، حسب الاقتضاء، لدعم المبادرات.

٤٠- وأشار أحد المراقبين إلى أن العقد لن يؤثر على البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من المنحدرين من أصل أفريقي فحسب، بل أيضاً على البلدان الأخرى. ويجب أن تكون العملية شاملة وينبغي أن تكون الدول الآسيوية مشمولة فعلياً. وقد أُشير إلى دور المنظمات غير الحكومية في دعم حقوق المنحدرين من أصل أفريقي. ولوحظ أن للتربية أيضاً أهمية حاسمة، إذ إن بعض البلدان ما زالت تناضل لترويج التعليم الشامل للجميع بسبب ما خلفه الفصل.

٤١- وذُكرت أمثلة للمبادرات المتخذة لتقديم تعويضات للمنحدرين من أصل أفريقي، مع ملاحظة أن الهدف من التعويضات ليس الحصول على النقود فحسب، بل أيضاً الوصول إلى التعليم والصحة والعمل. وأُثيرت أيضاً الحاجة إلى اعتماد تدابير إجراءات إيجابية وقُدمت أمثلة عن تنفيذها، بطريقة مناسبة ثقافياً.

٤٢- وسُلط الضوء على الحاجة إلى كسر دوامة الفقر. فكثير من القضايا التي تؤثر في المنحدرين من أصل أفريقي، مثل انخفاض المشاركة والتمثيل في عمليات صنع القرار السياسي والمؤسسي والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الجيدة في التعليم والعمل والعدالة، تؤدي إلى نقل الفقر من جيل إلى جيل.

٤٣- وأشارت السيدة نايسيفسكا إلى ضرورة ضمان شعور بالانتماء الثقافي لدى المنحدرين من أصل أفريقي. وناقشت كيف سيتناول برنامج العمل قضايا الثقافة من خلال نهج مشتركة بين الثقافات وشاملة وتحترم التنوع الثقافي. وينبغي للدول أن تضمن حماية وتعزيز ثقافة المنحدرين من أصل أفريقي وتراثهم وهويتهم، لا سيما فيما يتعلق بموضوع الاعتراف. وفيما عدا ذلك، ينبغي للدول أن تضمن أن جميع التدابير المتخذة لتعزيز وحماية حقوق المنحدرين من أصل أفريقي تُنفذ بطريقة مناسبة ثقافياً.

٤٤- وخلال الحوار التفاعلي، دعت الرئيسة إلى تقديم اقتراحات وتعليقات بشأن موضوع العقد. واتفق العديد من المراقبين أن موضوع "الاعتراف والعدالة والتنمية" المقترح مهم وعام بما يكفي ليشمل القضايا التي يتضمنها برنامج العمل. واقترحت المجموعة الأفريقية وكذلك غيرها من المراقبين إدماج قضية عدم المساواة في الموضوع. وأشار السيد موريو إلى اتفاقه مع اقتراح إدراج مفهوم المساواة، وسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز قوانين مكافحة العنصرية. وأشار المراقبون إلى أن المساواة في المعاملة هي تحقيق مبدأ عدم التمييز المعبر عنه في جميع صكوك حقوق الإنسان الأساسية وأن المساواة هي نتيجة الاعتراف والقاعدة الأساسية للعدالة والتنمية. وسيقت حجج تفيد بأن إدماج المساواة في الموضوع سيوفر مكونة معيارية عالمية "قابلة للتنفيذ" والقياس، تربط موضوع العقد بصورة مباشرة وصريحة بسيادة القانون، الأساس الضروري لإعمال مبادئ الاعتراف والعدالة والتنمية "التطلعية" الواسعة.

٤٥- وكان التعليم والتاريخ والتمييز والعنصرية والتعويضات من بين القضايا الأخرى التي أُثيرت لتُدمج في الموضوع. ولاحظ كثير من المراقبين أن موضوع الاعتراف والعدالة والتنمية ينبغي أن ينطوي على نهج ثقافي قائم على الأهمية الثقافية، والتنمية الإنسانية، والتشاور المسبق، والاعتراف بإسهام المنحدرين من أصل أفريقي، والحوار بين الثقافات، مع تركيز خاص على النساء والأطفال.

٤٦- وقام بتدخل مشترك خمسة زملاء من برنامج زمالات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٢ الخاص بالمنحدرين من أصل أفريقي أيدوا فيه عناصر العقد الثلاثة وركزوا على التدابير الدولية. وأبرزوا المجالات ذات الأولوية، بما فيها فعالية متابعة التوصيات المقدمة من لجنة القضاء على التمييز العنصري، ولا سيما التوصية العامة رقم ٣٤، وكذلك التوصيات التي قدمتها آليات أخرى لرصد حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، وشددوا على أهمية تعميم مراعاة إسهامات المنحدرين من أصل أفريقي في صنع السياسات.

٤٧- وسلط الزملاء الضوء أيضاً على تعزيز التوعية بالقضايا الصحية للمنحدرين من أصل أفريقي وأهمية إدماج منظور جنساني في مجالات مثل وسائط الإعلام، والوصول إلى العمل، والمشاركة والتمثيل السياسيين، وكذلك البحث والتطوير فيما يخص الأمراض التي تصيب المنحدرين من أصل أفريقي، بما فيها مثلاً مرض فقر الدم المنجلي، وارتفاع ضغط الدم، ومرض السكري، في جملة أمراض أخرى. وحثوا أيضاً على اتخاذ تدابير وقائية وقانونية لحماية المنحدرين من أصل أفريقي من التنميط العنصري. وأخيراً، أعربوا عن رأي مفاده أن الاعتراف الواجب بإنجازات المنحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم في جميع مجالات المسعى الإنساني ينبغي أن يؤدي دوراً أساسياً في برنامج عمل العقد. وينبغي أن يشمل ذلك حفظ وتعزيز تاريخهم وإسهامهم الثقافي وتراثهم. ودعوا إلى وضع العقد الدولي بمشاركة كاملة من المنحدرين من أصل أفريقي وبدعم من المجتمع المدني.

٤٨- وأُثيرت مسألة عدم وجود بيانات إحصائية في جميع مراحل الاجتماع وخلال العروض وأثناء الحوار التفاعلي. واعتُبر أن وجود بيانات رقمية ضئيلة أو عدم وجودها إطلاقاً بشأن التمييز الذي يحدث ومكان حدوثه وطريقة حدوثه والآثار المترتبة عليه مشكلة راهنة وأنه يحد من جهود مكافحة التمييز العنصري.

٤٩- وفيما يتعلق بنطاق العقد ومحتواه، أوصى المشاركون بعدة عناصر لإدراجها كمكونات في برنامج العمل، مثل البحث عن بيانات موضوعية مفصلة عن أوضاع المنحدرين من أصل أفريقي وظروفهم ومعاملتهم، بما في ذلك بيانات عملية عن حالات وطبيعة التمييز الذي يتعرض له المنحدرون من أصل أفريقي. وفي هذا الصدد، اقتُرح أن ثمة حاجة إلى وضع تشريعات وأساليب منهجية محددة، وفقاً للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل لوائح حماية البيانات وضمان الخصوصية، ووضع مقاييس ومؤشرات كمية ونوعية، كما أن ثمة حاجة إلى تحديد وتعزيز المؤسسات والإجراءات للقيام بجمع البيانات وتحليلها.

٥٠- واقترح بعض المراقبين أيضاً استعراض وتحليل الافتراضات والمفاهيم والتقاطعات الأساسية نظراً للظروف والحقائق المتغيرة حول العالم. واقترحوا تعزيز الروابط بين المعايير والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة المباشرة المنطبقة أو الممكن تطبيقها على المنحدرين من أصل أفريقي، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، كما اقترحوا تعزيز تطبيق هذه المعايير والصكوك. وكان من بين الصكوك الأخرى المذكورة معايير العمل الدولية، وبخاصة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة، والصكوك "الأساسية" المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين، خاصة الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧ بشأن العمال المهاجرين، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٣ بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، والصكوك التي تتناول التمييز الجنساني، خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٨ بشأن إنهاء الاستخدام، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية؛ واقترحوا إدراج بُعد صريح يتناول كره الأجانب في برنامج العمل، والمكونات، وأنشطة الدعم.

٥١- واقترح المراقبون أيضاً إعطاء الأولوية لوضع خطط العمل الوطنية لمكافحة التمييز العنصري واعتمادها وتنفيذها، وفقاً لما أوصى به إعلان وبرنامج عمل ديربان. وتم التشديد أيضاً على ضرورة استعراض القوانين المحلية القائمة واعتماد قوانين جديدة ينبغي أن تكون متمشية مع القانون الدولي، بما في ذلك القوانين التي تجرّم الأعمال العنصرية، ومنها التحريض على الكراهية العنصرية واتخاذ تدابير لضمان المساواة للمنحدرين من أصل أفريقي في الحصول على حماية القانون وفي الوصول إلى العدالة.

٥٢- وتدخل ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية بشأن الطبيعة المتغيرة للتمييز والإقصاء في سياق الهجرة العالمية المعاصرة، التي تشمل عدداً هاماً من المنحدرين من أصل أفريقي. وقُدم ارتفاع حالات جرائم كره الأجانب ذات النتائج المميتة لغير المواطنين، الذين ينحدر معظمهم من أصل أفريقي كمثال لهذه القضية. وسُلط الضوء أيضاً على قضية التمييز في العمل بوصفه مجالاً يظهر فيه تقاطع الهجرة والتمييز العنصري وكره الأجانب في عدم المساواة في وصول العديد من المنحدرين من أصل أفريقي إلى فرص العمل. ولوحظ عدم وجود بيانات إحصائية عن المهاجرين، مما تترتب عليه آثار وخيمة في وضع السياسات والقوانين المتعلقة بالهجرة.

٥٣- وسُلّط الضوء، خلال الحوار التفاعلي، على مفهوم "التعليم المشترك بين الثقافات" بوصفه استراتيجية إيجابية لمعالجة حقوق المنحدرين من أصل أفريقي والتمييز الهيكلي. فالتعليم المشترك بين الثقافات يعترف بالتنوع الثقافي ويحترمه، ويتحدى التمييز، ويضمن تلبية الاحتياجات الخاصة لمجموعات إثنية محددة من خلال التعليم ويشجع المبادلات بين المجموعات الثقافية داخل المجتمع. وفي حالة المنحدرين من أصل أفريقي، يمكن أن يستتبع ذلك ضمان توفير تعليم مزدوج اللغات عند الاقتضاء، وضمان كون المناهج الدراسية تثمن وتحترم تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم وإسهاماتهم في بلدانهم وفي النمو العالمي بغية تعزيز الاعتراف بهم داخل المجتمع وإعطائهم إحساساً بالهوية، لا سيما للأطفال والشباب من المنحدرين من أصل أفريقي.

٥٤- وشُجّع الفريق العامل على إدراج موضوع الإدماج السياسي في العقد، سواء من حيث إشراك المنحدرين من أصل أفريقي إشراكاً نشيطاً أو تمثيلهم في الأحزاب السياسية، وزيادة مشاركتهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم. وشُجّعت الدول على إيلاء أهمية خاصة للتشاور مع المنحدرين من أصل أفريقي وإشراكهم في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تهمهم عند وضع خطط العمل الوطنية لمكافحة التمييز العنصري. وشُجّعت أيضاً على تعزيز القيادات بين المنحدرين من أصل أفريقي واتخاذ مبادرات لمشاركتهم ينبغي تنفيذها مع مراعاة خاصة لمشاركة مجدية للنساء والشباب من أصل أفريقي. وخلال الحوار التفاعلي، اقترح أحد المراقبين عدة مجالات عمل ذات أولوية، بما فيها تدريب الزعماء السياسيين المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان؛ وتحسين الوصول إلى التعليم العالي؛ وحماية البيئة؛ والنهج الجنسانية والإثنية في السياسات العامة؛ وتنفيذ تدابير فعلية ضد التمييز العنصري بالاستناد إلى مؤشرات حقوق الإنسان.

٥٥- وأثناء الاجتماع الثالث، الذي عُقد في ١ أيار/مايو ٢٠١٢، شدد دودو ديين، المقرر الخاص السابق المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على أهمية الفريق العامل في توفير المادة للمناقشات المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي. وأشار إلى أن مفهوم المنحدرين من أصل أفريقي قد يكون

ملتبساً لأن من غير الممكن حصره تاريخياً وجغرافياً. وشدد على أهمية اعتماد نهج شمولي وعالمي لمعالجة هذه القضية. وشدد السيد ديين على أنه لا يمكن ربط المنحدرين من أصل أفريقي بتجارة الرقيق فقط لأن قضية المنحدرين من أصل أفريقي أوسع من ذلك. وذكر أن الهند تضم عدداً من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وصلوا إليها من القارة الأفريقية بينما انتقل عدد آخر إلى الشرق الأوسط وروسيا في القرون السابقة عن طريق تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى.

٥٦- وأعرب السيد ديين عن قلقه لأن العنصرية آخذة في الصعود واقترح إدراج مفهوم الهوية في البرنامج. وشدد على أن من الضروري تعزيز تعدد الثقافات وعدم إضفاء دور الضحية على المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي استخدام الاستراتيجيات القانونية لمكافحة العنصرية كما ينبغي للمشرّعين أن يدرجوا المعايير الدولية لحقوق الإنسان في سياساتهم الوطنية. وشدد السيد ديين على أن المنحدرين من أصل أفريقي ليسوا الفئة الوحيدة التي تعاني العنصرية والتمييز العنصري وأن من الضروري، في سياق المجتمعات المتعددة الثقافات، التفاعل مع طوائف أخرى وتوحيد الإجراءات من أجل مكافحة التمييز.

٥٧- وأُثيرت، خلال الحوار التفاعلي، أهمية اتخاذ نهج متعدد الثقافات أو مشترك بين الثقافات من حيث تعزيز الاحترام المشترك للثقافات والهويات والمبادلات بين المجموعات الثقافية داخل المجتمع.

٥٨- وأشارت السيدة السهلي، في عرضها المتعلق بأهداف العقد والجهات الفاعلة الرئيسية فيه، إلى أن العنصرية ما زالت قوية في العديد من المجتمعات. وقالت إن الهدف الرئيسي لاقتراح الجمعية العامة الخاص بعقد المنحدرين من أصل أفريقي هو القضاء على العنصرية والتوعية بهذه القضية في جميع أنحاء العالم. وشددت على أن عدم التمييز ينبغي أن يُطبق على جميع الحقوق ويُكرس في دساتير جميع الدول. وأوضحت أن إعادة ترسيخ المساواة وتعزيز الحق في المواطنة الكاملة من بين الأهداف التي ينبغي أن تركز عليها الإجراءات. وينبغي أيضاً أن تكون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أولوية للعقد. وشددت على أن الأهداف الأخرى ينبغي أن تشمل ما يلي: الحد من هشاشة الوضع الذي يعيش فيه المنحدرون من أصل أفريقي؛ والعمل؛ والتنميط العرقي؛ والوصول إلى الرعاية الصحية؛ والحق في التعليم؛ وتنقيح المناهج الدراسية بغية إدراج تاريخ جميع المنحدرين من أصل أفريقي.

٥٩- وشددت على أهمية جمع البيانات المفصلة، وإجراء البحوث، وإنشاء منتدى دائم تابع للأمم المتحدة للمنحدرين من أصل أفريقي. وأضافت بعدئذ أنه سيكون من الضروري اعتماد إعلان لتعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي ووضع معايير تكميلية. وشددت على أن مجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما الشباب، مشاركون رئيسيون في مكافحة التمييز العنصري بفضل ديناميتهم والتزامهم بالسعي إلى المساواة. وينبغي الاستفادة من هذه المشاركة.

٦٠- وأكدت الرئيسة من جديد أن التاريخ في العديد من البلدان ليس موضوعاً إجبارياً في المناهج المدرسية؛ وشددت على الحاجة إلى استعراض المناهج الدراسية وتنقيحها من أجل معالجة هذا الاختلال.

٦١- وأشارت السيدة بيسواس، في عرضها المتعلق بالمكونات الأساسية لبرنامج العمل، إلى أنه أصبح واضحاً أن المجتمع البشري لا يمكنه أن يدعي التقدم في مجال المساواة وحقوق الإنسان ما لم يتمكن من التغلب على الفقر والعنصرية وأي نوع من أنواع التفاوت. وقالت إن من الضروري، لجبر الظلم التاريخي، أن تُبذل جهود لضمان الوصول إلى التعليم والتنمية والصحة. ولاحظت أن الاستثمار الاجتماعي في الطفولة والشباب كاستراتيجية لمكافحة الفقر يمكن أن يساعد على منع إقصاء المنحدرين من أصل أفريقي باستمرار من فوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

٦٢- وشددت على الحاجة إلى وضع برنامج عمل يشمل تدابير وخططاً وسياسات خاصة في مجالات مثل العمل والسكن والتعليم والثقافة من أجل تحقيق نوع من الإنصاف والتعادل بين المنحدرين من أصل أفريقي وباقي السكان. وينبغي أن تشمل هذه التدابير تركيزاً على المنظور الجنساني. ودعت السيدة بيسواس إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك إنشاء مكاتب لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها واعتماد سياسات الإجراءات الإيجابية.

٦٣- وشجعت الرئيسة المشاركين على إعادة التفكير في التركيز الجغرافي للعقد بغية تقدير صبغة العالمية للمنحدرين من أصل أفريقي. ثم ذكرت قضايا حاسمة أخرى، مثل الاندماج والهوية والعلاقات بين الثقافات.

٦٤- وبناء على طلب من الرئيسة، قدم السيد ديين عرضاً ثانياً بشأن قضية التعويضات. وذكر أن للتعويضات مشروعية تاريخية لأن ملاك الرقيق حصلوا على تعويضات مالية عندما أُلغي الرق وأن تقديم تعويضات عن الإجراءات غير العادلة هو أساس القانون. غير أنه شدد على تعقيد طريقة استنباط تعويضات لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وهي قضية مرت عليها أربعة قرون، وكلفت ملايين الأرواح، وما زالت آثارها قائمة. ولاحظ أن هناك عدة نقاشات بشأن أشكال التعويضات. غير أنه أكد أن من المتعذر احتساب التكلفة المالية للرق وأن هذا الحساب سيضفي مشروعية على إيديولوجيا تجارة الرقيق القائلة بأن قيمة الحياة الإنسانية لا تعدو عن كونها قيمة مالية.

٦٥- وأكد السيد ديين أن التعويضات ينبغي أن تنطوي على أربعة أبعاد هي: التعويضات الأخلاقية، مع ملاحظة أن الدول سُئلت في إعلان ديربان أن تعلن الرق جريمة ضد الإنسانية؛ والتعويضات التاريخية التي تنطوي على تعويض الذاكرة وتوثيق الجريمة بالاستناد إلى كل من الوثائق المكتوبة والروايات الشفوية؛ والتعويضات التربوية، التي تضمن إدراج تاريخ الرق في المناهج التعليمية؛ والتعويضات الاقتصادية إذ، رغم أن من المتعذر احتساب التكلفة المالية

للرق، فإن أصول تخلف أفريقيا وثراء أوروبا والأمريكيتين يمكن أن يُعاد إلى الرق. وأشار السيد ديين إلى أن قضية التعويض لا تعني المنحدرين من أصل أفريقي فحسب، بل جميع أعضاء المجتمع.

٦٦- ولاحظت الرئيسة أهمية التطرق للتعويضات في برنامج العمل. ولاحظت أن بعض البلدان طلبت تعويضات مالية عن الأضرار التاريخية ولكنها تتفق على أن التعويض لا ينطوي فقط على بعد مالي لأن هناك أشكالاً أخرى من التعويض وثمة حاجة إلى توثيق الجريمة. وواصلت لتؤكد مجدداً أن تاريخ الرق وآثاره ما زالا غير معروفين لدى الشباب والأطفال وينبغي تعليمهما في المدارس.

٦٧- وخلال الحوار التفاعلي، أعرب ممثل إحدى الدول عن تقديره لعرض السيد ديين ولاحظ أهمية التركيز على تاريخ الرق وتجارة الرقيق وتنقل الأشخاص. وأبلغ أن بلده اعتمد قانوناً عن الرق بوصفه جريمة ضد الإنسانية.

٦٨- وخلال مناقشة مفهوم المنحدرين من أصل أفريقي، سُلط الضوء على أن تعريف "المنحدرين من أصل أفريقي" سبق أو وُضع في إعلان وبرنامج عمل ديربان وينبغي أن تركز المناقشة على حالة المنحدرين من أصل أفريقي بدلاً من مصطلحات المنحدرين من أصل أفريقي.

٦٩- وأُثيرت قضية الجنسية وطريقة ضمان حصول المنحدرين من أصل أفريقي على جنسية البلدان التي يعيشون فيها ورُبطت بالتوصية العامة رقم ٣٤ التي تؤكد أن التشريعات المتعلقة بالجنسية والتجنس ينبغي ألا تميز ضد المنحدرين من أصل أفريقي. ودارت مناقشات أيضاً بشأن قضية تعدد الثقافات، وكيف يمكن استخدامها، وكيف يمكن تجاوزها.

٧٠- واعترفت السيدة السهلي بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمنحدرين من أصل أفريقي على أنهم ضحايا تمييز متعدد ولاحظت أن العقد سيكون فرصة للمنحدرين من أصل أفريقي للتمتع بالحقوق في حالات شاملة. وأشارت إلى أن على الفريق العامل أن يبقى في سياق إعلان وبرنامج عمل ديربان ويركز على الأهداف ذات الأولوية. وسيفضي العقد إلى حالة يمكن للمنحدرين من أصل أفريقي أن يتمتعوا فيها بالحقوق الرئيسية - الهوية والجنسية والعدالة والرعاية الصحية والحق في التنمية. وأشارت أيضاً إلى أن التركيز ينبغي أن يكون على الحق في التنمية.

٧١- وأضافت السيدة السهلي أن العديد من المنحدرين من أصل أفريقي لا يحملون جنسية البلدان التي يعيشون فيها، بما فيها البلدان الأفريقية.

٧٢- ولاحظ ممثلو الدول أن الذاكرة التاريخية عنصر أساسي في برنامج العمل. ونوقشت أيضاً أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع ورصد السياسات العامة، مع مراعاة الاحتياجات والحقائق المحددة للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي واعتماد نهج شمولي

لضمان حقوقهن. وتكرر التأكيد أيضاً على الدعوة إلى إعلان بشأن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

٧٣- وأعرب المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، موتوما روتيري، في العرض الذي قدمه، عن أهمية موضوع الاعتراف والعدالة والتنمية لتحقيق المساواة للمنحدرين من أصل أفريقي. وشدد على أن وجود العنصرية ما زال يُنكر في غالب الأحيان رغم الاعتراف في عملية ديربان بأن المنحدرين من أصل أفريقي ضحايا للعنصرية. ولاحظ أن حالة المنحدرين من أصل أفريقي أصبحت غير مرئية بفعل عدم وجود بيانات مفصلة أو اعتراف بإسهاماتهم في المجتمع. وأكد أن الاعتراف أساسي لتحقيق العدالة للمنحدرين من أصل أفريقي من حيث الاعتراف بالظلم الماضي وبانتهاكات الحقوق الحالية. وأبرز أن العدالة تتطلب أيضاً المساواة في التمتع بالحقوق ولاحظ التمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي في مجالات عديدة من حياتهم، بما فيها التعليم والعمل والصحة والسكن والمشاركة السياسية وإقامة العدل.

٧٤- وربط السيد روتيري الاعتراف والعدالة بالتنمية، مشيراً إلى أن التمييز العنصري ما زال عائقاً في وجه التنمية وأن الحقوق تكتسي أهمية محورية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشجع الدول على وضع برامج محددة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشدد على أهمية التدريب الملائم لضمان إمكانية مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي أنفسهم وكونهم جهات فاعلة رئيسية في هذه العمليات. وشدد على أهمية اتباع نهج شامل في معالجة برنامج العمل، يتناول الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بمجالات الاهتمام المحددة التي سُلط الضوء عليها. وأشار إلى الحاجة إلى التشريعات، والسياسات الإجراءات الإيجابية، وجمع المعلومات، والتدريب المناسب للموظفين القضائيين وغيرهم من الجهات الفاعلة، وخطط العمل الوطنية لمكافحة العنصرية.

٧٥- وشدد السيد روتيري على أن التعليم والوعي ينبغي أن يكونا من دعائم العقد ويجب أن يكون هناك تعاون بين الدول والهيئات الدولية والإقليمية، بما فيها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ولاحظ أن الاتفاقية الدولية وإعلان وبرنامج عمل ديربان ينبغي أن يكونا حجري زاوية العقد. واختتم بأن مفهومي المساواة والكرامة يمكن أن يُناقشا بوصفهما عنصرين محتملين في موضوع العقد.

٧٦- وقدمت السيدة نايسيفسكا موجزاً مفصلاً للاستبيان المستند إلى قرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٦، الذي شجعت فيها الجمعية الفريق العامل على وضع برنامج عمل للعقد. فقد طلب الفريق العامل مدخلات من الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني. وشكرت السيدة نايسيفسكا الجهات الفاعلة التي ردت على الاستبيان. وقدمت تقريراً عن أمثلة المشاكل التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي كما وردت في الاستبيان الذي أظهر معظم المجيبين من خلاله قلقاً إزاء القضية ودعماً للعقد.

وأُخذت أيضاً الأجوبة المقدمة من جميع أصحاب المصلحة في الحسبان عند وضع برنامج العمل المقدم للدورة.

٧٧- ولاحظت السيدة نايسيفسكا أن معظم المجيبين شددوا على أهمية التراث والاعتراف بإسهامات المنحدرين من أصل أفريقي وتاريخهم. وقالت أيضاً إن العديد من المجيبين سلطوا الضوء على مكافحة الفقر بوصفها أولوية رئيسية. وذكر آخرون ضرورة جمع البيانات لإشهار ادعاءات المنحدرين من أصل أفريقي. وكان من بين القضايا الأخرى التي أُثيرت في الردود الحاجة إلى مكافحة خطاب الكراهية، والتنميط العنصري، والقولبة السلبية في وسائل الإعلام؛ والدعوة إلى المساواة في الوصول إلى العدالة؛ والحاجة إلى مكافحة الممارسات التمييزية من جانب السلطات المكلفة بإنفاذ القوانين.

٧٨- وذكرت السيدة نايسيفسكا الاقتراحات التي قدمها المجيبون على الاستبيان للعقد والتي تضمنت عقد مؤتمر قمة عالمي بشأن المنحدرين من أصل أفريقي. وذكرت أيضاً التدابير الإيجابية التي اعتمدتها بعض الدول، بما فيها اعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي في الدساتير واعتماد قوانين وطنية تعزز المساواة العرقية؛ وإنشاء هيئات خاصة لمكافحة التمييز؛ واعتماد استراتيجيات لتشجيع مشاركة أفضل من أصحاب المصلحة، والأوساط الأكاديمية، والخبراء في الموضوع؛ ودعم البرامج الوطنية للقضاء على التمييز العنصري والعنصرية؛ وتعزيز الدراسات الأفريقية للاعتراف بتراث المنحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم.

٧٩- واستمرت السيدة نايسيفسكا بعرض ثانٍ بشأن برنامج عمل ديربان مركزة على المجموعات المستهدفة والهياكل المتعلقة بتنسيق العقد وتنفيذه. وفيما يخص المجموعات المستهدفة، شددت على ضرورة النظر إلى العقد على أنه مبادرة دولية تجمع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية والمنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي أن تحمل الأنشطة أهداف العقد إلى جمهور واسع قدر الإمكان، بوسائل منها الحملات والتوعية والتعليم الرسمي وغير الرسمي. وسيتم التشديد بوجه خاص على النساء والأطفال والشباب والمهاجرين المنحدرين من أصل أفريقي وكذلك على أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع وفي صراع مع القانون.

٨٠- ولاحظت السيدة نايسيفسكا أنه سيولى اهتمام خاص لتدريب الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها الشرطة والموظفون القضائيون، والمعلمون، والموظفون الحكوميون، ووسائط الإعلام. وستكون المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية أيضاً نقطة تركيز لضمان تعليم تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم. وينبغي أن يُشجع المجتمع المدني على وضع برامج غير رسمية في إطار العقد. وشددت على أن المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، ينبغي أن يعطي أولوية عالية لبرامج مكافحة التمييز العنصري، فيضاعف جهوده في إطار العقد، ويقدم المساعدة إلى الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة. وينبغي إشراك المنحدرين من أصل أفريقي في هذه العمليات طوال العقد.

٨١- ومن حيث تنسيق العقد، أشارت السيدة نايسيفسكا إلى أن على الجمعية العامة أن تكلف مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بدور تنسيقي لتنفيذ برنامج العمل وتقييم أنشطته بدعم من هيئة معينة خصيصاً لهذا الغرض. واقترحت عدة خطوات لتعزيز العقد، بما فيها عقد اجتماع مشترك بين الوكالات مع الفريق العامل وتنسيق الأنشطة من جانب المفوضة السامية. وعلى الصعيد الوطني، اقترحت تعيين جهات تنسيق وطنية لوضع خطط العمل الوطنية وتوجيه التوصيات الإقليمية والدولية ودعم المبادرات الشعبية. وينبغي للدول أن تنشئ مراكز للموارد وللمبادرات الدولية أن تدعم الأنشطة الوطنية. واختتمت السيدة نايسيفسكا بأن من الحاسم لتحقيق أهداف العقد المعقدة تحديد المسؤوليات وتوزيعها بوضوح.

٨٢- وخلال الحوار التفاعلي، أُشير إلى أن برنامج العمل يجب أن يكون متسقاً مع نصوص حقوق الإنسان القائمة المتصلة بالموضوع، لا سيما مع لغة إعلان وبرنامج عمل ديربان التوافقية. وحصل أيضاً اتفاق على أهمية معالجة قضية التمييز في إقامة العدل، بما فيها التدابير المتخذة ضد التنميط العنصري والإفلات من العقاب على الجرائم العنصرية كأولويات. وأُثير أيضاً موضوع الانتماء إلى أفريقيا بوصفه موضوعاً ينبغي أن يكون حاضراً في المناقشات. وأُشير إلى ضرورة تحليل بعض جوانب برنامج العمل وفقاً لسياق كل بلد.

٨٣- وذكر السيد موريو السنة الدولية بوصفها نقطة مرجعية حاسمة للعقد. وأشار إلى أن برنامج العمل ينبغي أن يرمي إلى أهداف واقعية وشدد على أهمية استخدام لغة مأخوذة من إعلان وبرنامج عمل ديربان ومعتمدة بالتوافق.

٨٤- وعرضت المقررة المعنية بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي ومكافحة التمييز العنصري التابعة للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، روز - ماري بيل أنطوان، أهداف لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عملها المتمثل في مكافحة العنصرية وتعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي على الصعيد الإقليمي في الأمريكيتين. وتحدثت السيدة أنطوان عن العمل التعاوني للجنة مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات، بما فيها الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، كطريقة لإثارة قضية المنحدرين من أصل أفريقي. ولاحظت أن تقريراً عن المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكيتين استُكمل مؤخراً وسيصدر عما قريب في بلدان مختلفة لتعزيز المعرفة بالموضوع. وقدمت لجنة البلدان الأمريكية هذه الدراسة كإسهام لوضع مشروع برنامج العمل الذي سُلط فيه الضوء على عدة قضايا، بما فيها الوصول إلى الخدمات الجيدة في التعليم والصحة والعدالة، والتمييز في العمل وفي نظام العدالة، ومستويات المعيشة.

٨٥- وشددت السيدة أنطوان على أن أحد السبل الممكنة للمضي قدماً يتمثل في تنمية قدرة المنحدرين من أصل أفريقي على المقاضاة فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة بالإتيان بمزيد من القضايا المنظورة في المحاكم. وذكرت أيضاً قضية نوع الجنس وتحدثت عن كل من حقوق النساء والفتيات، والقضايا التي تؤثر في الشبان المنحدرين من أصل أفريقي في أنحاء

العالم. وأعربت عن اتفاقها على أن المشكلة الرئيسية هي احتجاب قضية المنحدرين من أصل أفريقي. ورغم قضية العرق واللون، فإن مسألة الهوية مهمة. ولاحظت أنه لا توجد بعد آليات لتحديد الهوية الذاتية في بعض البلدان التي ليس المنحدرون من أصل أفريقي بالضرورة أقلية فيها، وإنما هم الأغلبية. وأشارت إلى النسبة المئوية العالمية من الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكيتين. وأخيراً، أوصت السيدة أنطوان بإيلاء أهمية لاستخدام مصطلح "الضحية" والحديث عن ضحايا انتهاكات الحقوق بدلاً من اتباع نهج يتركز حول الضحية.

٨٦- وعرض سيمون وولي، مفوض لجنة المساواة وحقوق الإنسان في بريطانيا، عمل اللجنة وبعض الحلول التي يجري استكشافها في هذه المؤسسة. وناقش دور اللجنة بوصفها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تحظى بالمركز ألف في حماية وتعزيز المساواة وحقوق الإنسان في المملكة المتحدة وعرض بعض أنشطتها، بما فيها مساعدة ضحايا انتهاكات الحقوق في البحث عن سبل الانتصاف، والتحقيق في أحداث انتهاكات الحقوق، وتقديم التوجيهات التشريعية وغير التشريعية بشأن القانون، وتعزيز آليات حقوق الإنسان الدولية.

٨٧- وتحدث السيد وولي عن دور لجنة المساواة وحقوق الإنسان في عملية الفحص الأخيرة التي أجرتها لجنة القضاء على التمييز العنصري للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، بما في ذلك إعداد تقريرها لتقديمه، والعمل الذي قامت به لجنة المساواة وحقوق الإنسان بالتعاون مع المجتمع المدني لتعزيز عملية حقوق الإنسان، والتوعية بالقضايا التي أُثيرت في التقرير المقدم إلى اللجنة، وخطط تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري. وتشمل أنشطة اللجنة المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي الأوسع نطاقاً تحليل البيانات لفهم طبيعة ونطاق الممارسات التمييزية من جانب الشرطة، ومعالجة معدلات البطالة الفائقة التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي، والمشاركة السياسية.

٨٨- وقدم السيد وولي عدة توصيات للعقد، بما فيها تعزيز هيئات رصد المعاهدات وتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وتوصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ والتركيز على جمع البيانات وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة بشأن أطر القياس؛ والتركيز على القضايا التي تشمل العدالة الجنائية والعمل والصحة والتعليم؛ والتفكير في أشكال التمييز المتعددة.

٨٩- ولاحظ السيد ديين أن أحد التحديات الكبيرة المواجهة يتمثل في طريقة مراعاة قضية العرق واللون، وطريقة تجاوزها في تعدد الثقافات، وتوسيع هوية المنحدرين من أصل أفريقي.

٩٠- وخلال الحوار التفاعلي، أُثيرت عدة مرات أهمية استخدام إطار إعلان وبرنامج عمل ديربان. وسُلط الضوء أيضاً على أن قضايا جديدة تتعلق بمجموعات وأشكال اضطهاد جديدة قد ظهرت منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وينبغي إدراجها في برنامج العمل.

٩١- وأدلت ببيان ممثلة من الاتحاد الأوروبي باسم مجموعتها الإقليمية وكررت التأكيد على موقف الاتحاد الأوروبي الثابت بشأن بعض القضايا التي أثارها الفريق العامل. وشددت على أن الاتحاد الأوروبي في موقع لا يسمح له بإبداء تعليقات مفصلة ومن ثم فإنه لا يدعم برنامج العمل الذي يحتفظ الفريق العامل بملكيته الكاملة.

٩٢- ولاحظت ممثلة الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد، حسبما أُشير إليه في مناسبات سابقة، لا يعترف بمفهوم العرق. ومن ثم، لا يمكن جمع البيانات المفصلة على أساس العرق، وغالباً ما يكون ذلك غير قانوني في العديد من دول الاتحاد الأوروبي. غير أن هذا لم يمنع الاتحاد الأوروبي من اعتماد إطار شامل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولاحظت أن تشريعات الاتحاد الأوروبي تسمح للدول الأعضاء باعتماد تدابير محددة لمنع أوجه الحرمان المرتبطة بالأصل العرقي أو الإثني أو التعويض عنها ولكن استهداف مجموعة بعينها يمكن أن ينطوي على إشكالية. وبالفعل، أبرزت أحكام صادرة عن محكمة العدل الأوروبية الصعوبة القائمة في جمع تعزيز المساواة في المعاملة مع الإجراءات الإيجابية لصالح مجموعة من الأفراد. وشدد الممثل على أن حقوق الإنسان حقوق يجب أن يتمتع بها كل فرد؛ لذلك لا يعترف الاتحاد الأوروبي بمفهوم "الحقوق الجماعية" العام الذي اعتمده الفريق العامل. ويرفض الاتحاد الأوروبي أيضاً النسبية الثقافية في التمتع بحقوق الإنسان لأن ذلك يقوض الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان.

٩٣- ولاحظت أن قضية التعويضات المتعلقة بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي قضية خلافية عرضت مؤتمر عام ٢٠٠١ للخطر وأن الاعتراف بأن الرق جريمة ضد الإنسانية لا يعني أن قضية تقديم تعويضات للمنحدرين من أصل أفريقي قضية من قضايا حقوق الإنسان.

٩٤- وشددت السيدة السهلي من جديد على الحاجة إلى اعتماد تدابير خاصة لمعالجة التمييز الهيكلي والتاريخي الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي. وأشارت إلى أن مجرد التصدي للتمييز الرسمي لن يضمن المساواة الفعلية كما يتوخاها القانون الدولي. وللقضاء على التمييز الموضوعي، يمكن أن تكون الدول الأطراف، بل هي فعلاً في بعض الحالات، ملزمة باعتماد تدابير خاصة لتخفيف الظروف التي تديم التمييز أو وضع حد لها. وهذه التدابير مشروعة طالما أنها تشكل وسائل معقولة وموضوعية ومتناسبة لمعالجة التمييز بحكم الواقع وطالما وُضع لها حد عندما تتحقق المساواة الفعلية تحقيقاً مستداماً.

٩٥- وأدلى ممثل السنغال ببيان ختامي باسم المجموعة الأفريقية أعرب فيه عن تقدير المجموعة للتقدم الذي أحرزه الفريق العامل وللمشروع المعروض. وشدد على أهمية النظر إلى العقد في سياق ثلاثة عقود من مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، تُوّجت باعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، والأحداث ذات الصلة.

٩٦- وأشار إلى أن الخلفية والتدابير المدرجة في مشروع برنامج العمل الذي عرضه الفريق العامل تتمشى مع موضوع الاعتراف والعدالة والتنمية وأن أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان وتوصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري ومكانتهما المركزية أمر بديهي.

٩٧- ولاحظت المجموعة الأفريقية مراحل التقدم المقبلة لاعتماد مشروع برنامج العمل في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة وناشدت الإرادة السياسية والروح الإيجابية للدول الأعضاء الأخرى لتشارك في هذه العملية ولتأخذ في الاعتبار أن الهدف النهائي هو ضمان تنفيذه الفعال من أجل تمتع المنحدرين من أصل أفريقي الكامل بجميع حقوق الإنسان. وشددت المجموعة الأفريقية على أهمية استخدام إطار إعلان ديربان وطلبت إلى الفريق العامل ألا يدرج أي مفهوم لا يقوم فعلاً على أساس قانوني ولا يتمشى مع إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٩٨- واختتمت المجموعة الأفريقية بالتأكيد مجدداً على دعمها للفريق العامل والتزامها بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لا سيما في حماية حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

رابعاً- ملاحظات ختامية أدلت بها الرئيسة – المقررة

٩٩- أوضحت الرئيسة – المقررة في ملاحظاتها الختامية أن غياب الاستنتاجات والتوصيات الاعتيادية التي يجب اعتمادها كان نتيجة قرار اتخذه الفريق العامل لإعطاء الأولوية لمشروع برنامج عمل خاص بالعقد. وأعلنت أيضاً أن الفريق العامل سيكرس اهتمامه لتنقيح طرائق عمله وسيقدم نصاً جديداً.

١٠٠- ثم شكرت المشاركين على الحوار البناء وأعربت عن أملها في أن يحظى مشروع برنامج عمل العقد الذي سيُعرض على مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء. وأكدت أن هدف العقد وبرنامج عمله هو تعزيز وحماية حقوق جميع المنحدرين من أصل أفريقي في أنحاء العالم وأن مكافحة العنصرية وتعزيز المجتمعات الجامعة والمتساوية أمر يهم كل إنسان، وليس فقط تلك المجموعات التي تواجه التمييز. واختتمت الرئيسة بأن مجتمعاً خالياً من التمييز لا يمكن إلا أن يعزز السلام وسيادة القانون والديمقراطية وأعلنت اختتام الدورة الحادية عشرة.

المرفقات

المرفق الأول

جدول الأعمال

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب رئيسة - مقررة الفريق العامل.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تنظيم العمل.

٥- الإنجازات المحققة والتحديات المواجهة في تعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها.

٦- إحاطات من أعضاء الفريق العامل.

٧- عرض ومناقشة مشروع برنامج العمل الخاص بعقد المنحدرين من أصل أفريقي القائم على الإسهامات، بما فيها الردود على الاستبيان.

٨- تقديم ومناقشة الاقتراح المتعلق ببرنامج العمل.

٩- اعتماد تقرير الدورة الحادية عشرة.

Annex II

[English only]

List of participants

A. Members of the Working Group

- Monorama Biswas
- Maya Fadel-Sahli
- Mireille Fanon Mendes-France
- Mirjana Najchevska
- Verene Shepherd

B. Member States

Algeria, Argentina, Austria, Barbados, Belgium, Brazil, Bulgaria, China, Colombia, Côte d'Ivoire, Cuba, Cyprus, Denmark, Egypt, Eritrea, Finland, France, Germany, Ghana, Greece, Honduras, Hungary, India, Indonesia, Italy, Jamaica, Japan, Mexico Morocco, Norway, Pakistan, Paraguay, Portugal, Russian Federation, Senegal, South Africa, Spain, Sri Lanka, Sweden, Switzerland, Tunisia, Turkey, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of), Zimbabwe

C. Non-member States

Holy See

D. International organizations

United Nations Development Programme

E. Intergovernmental organizations

African Union, European Union, Inter-American Commission on Human Rights.

F. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

African Canadian Legal Clinic, African Commission of Health and Human Rights Promoters, Al-Hakim Foundation, Association of World Citizens, Cameroun Terre Nouvelle, Commission africaine des promoteurs de la santé et des droits de l'homme, December 12th Movement International Secretariat, Human Rights Watch, International Association Against Torture, International Youth and Student Movement for the United

Nations (IYSMUN), North-South XXI, Rencontre Africaine pour la defense des droits de l'homme, U.S. Human Rights Network, World Against Racism Network.

G. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Afrohispanos, Movimiento Mira.

H. Panellists and presenters

- Rose-Marie Belle Antoine, Special Rapporteur on the Rights of Afro-descendants and against Racism of the Inter-American Commission on Human Rights;
- Doudou Diène, former Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance;
- Pastor Elías Murillo Martinez, member of Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD);
- Mutuma Ruteere, Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance;
- Simon Woolley, Commissioner, Equality and Human Rights Commission of Great Britain.